المؤتمر الأول
للهيئات الشرعية
للمؤسسات المالية الإسلامية

الثلاثاء والأربعاء ٢٢ و ٢٣ رجب ١٤٢٢هـ - ٩-١٠ أكتوبر ٢٠٠١م

المحور الثالث

العلاقة بين الهيئات الشرعية والمراجعين الخارجيين

سعادة الأستاذ / يوسف تقي

المؤتمر الأول للهيئات الشرعية

للمؤسسات المالية الإسلامية

أكتوبر ٢٠٠١

العلاقة بين الهيئات الشرعية والمراجعين الخارجيين

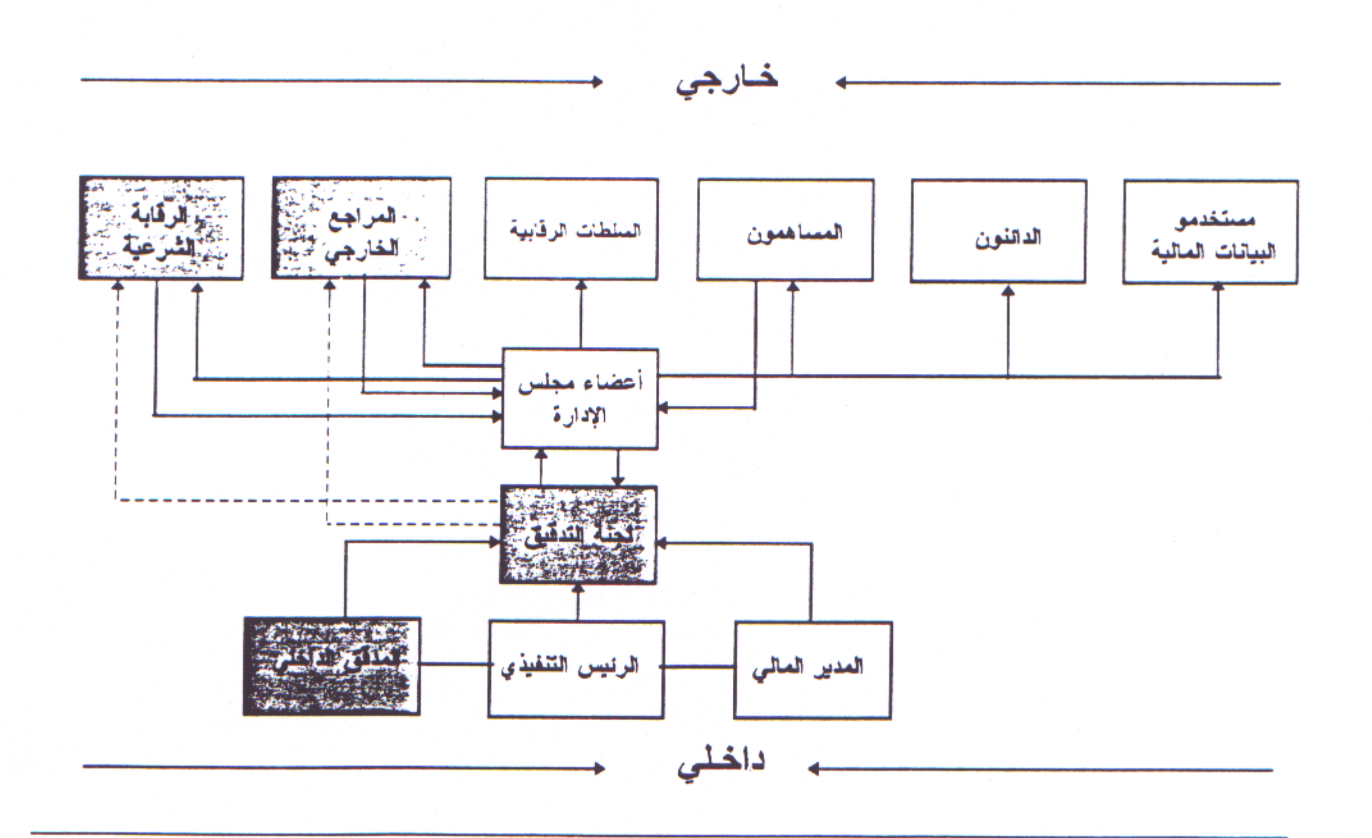
المقدمة

إن المهام والمسئوليات المناطة بهيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين إضافة إلى التحديات التي يواجهونها زادت بصورة كبيرة ، حيث أن الأعمال المصرفية أصبحت معقدة على المستوى المحلي والدولي . إن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية تؤمن بأهمية التنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين وذلك من أجل فهم المسئوليات والوظائف المشتركة والتي بدورها ستعود بالنفع على المساهمين والمستثمرين والمتعاملين مع القطاع المصرفي الإسلامي .

ولتحقيق الترابط والتواصل بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجع الخارجي ولأجل ضمان وجود علاقة مستمرة وفعالة بين الطرفين ، فإن ذلك يمكن إيضاحه وشرحه في الأمور التالية :

- المسئوليات الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية .
- المهام الرئيسية للمراجع الخارجي .
- أهمية العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين .
- تحديد الطرق التي تعزز العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين .

وفيما يلي رسم بياني لتوضيح العلاقة في المؤسسة المالية الإسلامية على المستوى الداخلي والخارجي :



المسئوليات الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية

لقد تم تعريف هيئة الرقابة الشرعية واختصاصاتها في معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وذلك في المعيار رقم (١) ، والذي ينص بأن هيئة الرقابة الشرعية هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقة المعاملات ، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات . ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه أنشطة المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة .

كما تم تحديد وشرح مسئوليات هيئة الرقابة الشرعية في المعيار رقم (٢) من معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصورة مختصرة وبيانها كالتالي :

- على هيئة الرقابة الشرعية التأكد من وجود نظام رقابي داخلي سليم لمنع المعاملات غير الشرعية . إضافة إلى تطبيق سياسات وإجراءات كافية لجودة النوعية للتأكد من أنه تم إجراء الرقابة الشرعية وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

- التنسيق التام بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجع الخارجي .

- الإطلاع الكامل ، وبدون قيود ، على جميع المستندات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين وموظفي المؤسسة ذوي الصلة .

- القيام بإجراءات الرقابة التالية :
  - تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية .
  - تنفيذ إجراءات الرقابة الشرعية وأعداد ومراجعة أوراق العمل .
  - توثيق النتائج وإصدار التقرير .

- إبداء رأي حول مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام وبمبادئ الشريعة الإسلامية .

المهام الرئيسية للمراجع الخارجي

إن المهمة الرئيسية للمراجع الخارجي في عمومها ، هي تدقيق البيانات المالية وإبداء الرأي حولها من جميع النواحي الجوهرية ، وأن البيانات المالية للمؤسسة المالية الإسلامية قد تم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية ، إضافة إلى المسئوليات الأخرى والتي تم ذكرها في معيار المراجعة رقم (٤) الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية والذي ينص على الآتي :

" على المراجع الخارجي أن يطلع هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية على مشروع تقريره واستنتاجاته المتعلقة بالتزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وذلك قبل إصدار هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة تقريرها النهائي".

وبناءً على ما تقدم فإن المطلوب من المراجع الخارجي فيما يتعلق بالرقابة الشرعية ما يلي :

- اعتبار هيئة الرقابة الشرعية الجهة المسئولة عن وضع نظام رقابي سليم .
- تقييم النظام الرقابي المعمول به .
- إجراء لقاءات مع هيئة الرقابة الشرعية بشكل مباشر ومستقل .

وبعد أن ينتهي المراجع الخارجي من وضع الأسس التي تنظم العلاقة مع هيئة الرقابة الشرعية ، فإن عليه القيام بمناقشة الأمور التالية :

- البيئة الرقابية .
- مدى تعاون الإدارة .
- طبيعة الأنشطة والمنتجات المستحدثة .

كما يشمل نطاق عمل التدقيق فحص المستندات للتأكد من أن جميع منتجات المؤسسة المالية الإسلامية قد تم فحصها من قبل هيئة الرقابة الشرعية والتأكد من أنها قد أقرت تماشي هذه المنتجات واتفاقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية . ويجب أن تتضمن المستندات التي يتم فحصها تقارير صادرة عن هيئة الرقابة الشرعية تتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ومحاضر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية ، وعلى المراجع الخارجي أن يراعي الأمور التي تتضمنها هذه المستندات وأثرها على العمل الذي يقوم به .

أهمية العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين

من الواضح أن هناك اهتمامات مشتركة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجع الخارجي بالرغم من اختلاف الأغراض التي يختص بها كليهما ، نذكر منها على سبيل المثال :

- تهتم هيئة الرقابة الشرعية بالجوانب الشرعية للمحافظة على أموال المساهمين والمودعين والتأكد من التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية . أما فيما يتعلق بالمراجع الخارجي فإن أعماله تتركز على بيانات المركز المالي ونتائج الأعمال لإصدار رأي مهني . وفي حالة وجود تجاوزات شرعية أو أخطاء محاسبية فأنها ستؤثر على الطرفين معاً .

- إن من ضمن مسئوليات الرقابة الشرعية التأكد من وجود نظام رقابي سليم لمنع المعاملات غير الشرعية ، بينما المراجع الخارجي مطلوب منه تقييم النظام المعمول به وذلك من أجل وضع خطة العمل .

- إن هيئة الرقابة الشرعية يجب أن تكون مقتنعة من أن المؤسسة المالية الإسلامية تقوم بأنشطة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، بينما المراجع الخارجي يقوم بالتأكد من وجود عقود موافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية .

وبناءً على ما تقدم وبسبب وجود اختلافات في أغراض تقييم إجراءات الرقابة الداخلية من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمراجع الخارجي ، فإن هيئة الرقابة الشرعية لا يمكنها الاعتماد على المراجعين للتأكد من سلامة إجراءات الرقابة .

أهمية العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين - تتمة

إن وجود علاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين لها مزايا عديدة نذكر منها :

- يمكن للمراجعين الخارجيين الاستفادة من تقارير هيئة الرقابة الشرعية واللقاءات التي تتم مع إدارة المؤسسة المالية الإسلامية . هذه اللقاءات تساعد المراجعين في الحصول على إثباتات صادرة من جهة مستقلة .

- يمكن لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الاستفادة من خبرة المراجع الخارجي في وضع وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية لمتابعة أعمال المؤسسة .

إن غياب علاقة مبنية على أساس سليم بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين يمكن أن يؤدي إلى وجود مخاطر كثيرة لها تأثيرات كبيرة سواء على المساهمين أو المودعين ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- عدم الالتزام بأحكام المعاملات حسب الشريعة الإسلامية يمكن أن يؤدي إلى خسائر مؤثرة وجسيمه للمساهمين والمودعين بسبب عدم إدراج الإيرادات غير المسموح بها شرعياً ضمن حساب الأرباح والخسائر وتحويلها لمشاريع أعمال خيرية وتبرعات .

- فقدان الثقة أو السمعة يمكن أن يؤدي إلى مخاطر تضر باستمرارية المؤسسة وذلك بسبب قيام المؤسسات المالية الإسلامية بتمويل معظم عملياتها عن طريق ودائع قصيرة الأجل وفي حالة خسارة الثقة ووجود شك فيها من المحتمل قيام العملاء بسحب ودائعهم القصيرة الأجل وتعريض المؤسسة إلى مشاكل كبيرة في السيولة .

تحديد الطرق التي تعزز العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين

إن وجود علاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين أصبح ضرورياً لكون الرقابة الشرعية تمثل العمود الفقري لأي مؤسسة مالية إسلامية . ومن أجل توطيد العلاقة يجب على الجهات التي تشرف على المؤسسات المالية الإسلامية الأخذ في الاعتبار الأمور التالية لضمان وجود بيئة رقابية سليمة .

- *دعوة المراجع الخارجي لاجتماعات هيئة الرقابة الشرعية*

إن دعوة المراجع الخارجي لاجتماعات هيئة الرقابة الشرعية سيساعد المراجع الخارجي على فهم طبيعة المنتجات المستحدثة من قبل المؤسسة والجوانب الشرعية الخاصة بها .

- *إعطاء الصلاحية لهيئة الرقابة الشرعية لإجراء لقاءات مع المراجع الخارجي بصورة مباشرة ومستقلة*

إن إعطاء الصلاحية لإجراء لقاءات مباشرة ومستقلة سيساعد المراجعين وهيئة الرقابة الشرعية على تبادل المعلومات بصورة مباشرة وبحرية تامة . ومن أجل حماية الأطراف المعنية فيما يتعلق بحماية وسرية المعلومات فإنه يقترح بأن تعطى الصلاحية من قبل مجلس الإدارة للمراجع الخارجي وذلك للإفصاح عن معلومات لهيئة الرقابة الشرعية تعتبر سرية من قبل الإدارة ، ويفضل أن يتم تغطية مثل هذا الأمر ضمن خطاب التعيين .

- *التنسيق مع المراجع الخارجي في حالة وضع خطة العمل للرقابة الشرعية*

إن عملية التنسيق ستساعد المراجعين الخارجين على تركيز أعمالهم على المعاملات الأكثر خطورة مما سينتج عنه زيادة في الكفاءة والفاعلية .

تحديد الطرق التي تعزز العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين – تتمة

- *وجود أعضاء ضمن هيئة الرقابة الشرعية مؤهلين لديهم خبرة في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية والتقليدية وعلى دراية بفقه المعاملات*

إن وجود أعضاء ضمن هيئة الرقابة الشرعية لديهم مؤهلات علمية وعملية في مجال المعاملات المصرفية سيساعد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في فهم طبيعة المعاملات وخصوصاً المعقدة منها .

- *وجود عضو يمثل هيئة الرقابة الشرعية في لجنة التدقيق*

إن هذا الأمر سيساعد هيئة الرقابة الشرعية في متابعة أعمال المؤسسة والحصول على معلومات قد تساعد في توجيه أعمال الرقابة الشرعية للمعاملات ذات المخاطر العالية .

الخلاصة

يوجد هناك اتفاق عام على ضرورة وجود علاقة منظمة بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين ، لأهميتها وتأثيرها على أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، لكونها وظيفة رئيسية تهم المساهمين والمستثمرين والمودعين كل من جهة مصلحته ووجهة نظره ولها مردودات ايجابية تعود بالنفع على جميع المتعاملين مع القطاع المصرفي الإسلامي .

نبذة ذاتية مختصرة

يشغل السيد يوسف تقي منصب شريك في مؤسسة إرنست ويونغ - البحرين منذ عام ١٩٨٣ ، البحرين وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) .

تخصص السيد يوسف تقي في مجال أعمال المؤسسات المالية الإسلامية حيث أنه الشريك المسئول عن قسم التدقيق والاستشارات للقطاع المصرفي الإسلامي بمؤسسة إرنست ويونغ ، ولديه خبرة واسعة في مجال المنتجات الإسلامية وهيكلتها .

أخــــرى

هو عضو في اللجان التالية :

- لجنة ترجمة معايير المحاسبة الدولية .
- لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الإسلامية .